

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية

The Evolution of Legal Publication Methods: A Comparative Study Between the Twelve Tables and the Official Gazette

اسحاق بلقاضي

(1) جامعة خميس مليانة، الجزائر

i.belkadi@univ-dbk.m.dz

تاريخ النشر:

2026/04/11

تاريخ القبول:

2026/03/13

تاريخ الارسال:

2025/12/18

الملخص:

يعتبر نشر القوانين عملية بالغة الأهمية بالنسبة لأفراد المجتمع، فهي تمكنهم من الإطلاع على القواعد القانونية التي تنظم حياتهم، وتحدد حقوقهم وواجباتهم، لذا سعت النظم القانونية المختلفة منذ القدم على إيجاد الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الغاية، ولعل من بين أقدم وأهم صور هذا النشر قانون الألواح الإثني عشر في روما القديمة، ومع تطور الدولة ومؤسساتها ظهرت الجريدة الرسمية كوسيلة قانونية معتمدة لنشر النصوص القانونية. لذا جاءت هذه الورقة البحثية بغرض الوقوف على أهمية نشر القوانين من الناحية القانونية قديماً وحديثاً، مع تسليط الضوء على تطور وسائل نشر القانون عبر العصور، مع الأخذ باللوائح الإثني عشر الرومانية، والجريدة رسمية في العصر الحديث كعينة.

الكلمات المفتاحية: النشر القانوني- الألواح الإثني عشر- الجريدة الرسمية- مبدأ العلانية- المطبعة الرسمية.

Abstract:

The publication of laws plays an important role in keeping society informed about the rules that organize their rights and duties. Throughout history, legal systems have found different ways to achieve this. One of the earliest examples is the Law of the Twelve Tables in ancient Rome, which was a major step in making laws public. Later, with the rise of modern states, the Official Gazette became the formal way to publish laws, especially in Algeria. This paper looks at how legal publication has developed over time and explains why it has been essential in both ancient and modern times.

key words: Legal Publication - Twelve Tables - Official Gazette - Principle of Publicity - Official Printing Office.

مقدمة

يعتبر نشر القوانين من بين الإجراءات الهامة المعتمدة من قبل النظم القانونية المختلفة قديما وحديثا، وهذا إدراكا منهم لأهمية علم أفراد المجتمع بالقواعد القانونية التي تخاطبهم وتنظم شؤونهم. غير أن وسائل وكيفية نشر القوانين تعددت وتطورت عبر العصور، حيث كان يتم تدوين القواعد القانونية على الخشب أو الحجر، وتعرض في الساحات العامة ليطلع عليها الناس، وتعد الألواح الإثني عشر التي ظهرت في روما القديمة سنة 451 ق.م، من أبرز النماذج التاريخية على ذلك.

ومع نشوء الدولة الحديثة وتطور مؤسساتها، أوضحت الجرائد الرسمية الوسيلة المعتمدة لنشر النصوص القانونية، حتى يتمكن المواطنون والهيئات المختلفة من الإطلاع على مضامينها وأحكامها، وإعمالا لمجموعة من المبادئ التي تكرست مع مرور الوقت، كمبدئي العلانية وضمان العلم بالقانون، وقد عرفت هذه الوسيلة تطورا ملحوظا في العصر الرقمي، حيث تم الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات التي مكنت من توسيع نطاق النشر، وسهلت الوصول إلى النصوص القانونية عبر المنصات الإلكترونية الرسمية، وهو ما منحها قيمة مضافة مقارنة بوسائل النشر التقليدية، من حيث الاستدامة، والقدرة على حفظ المعلومات عبر الزمن. وفي هذا السياق، يمكن طرح الإشكالية التالية: كيف يؤثر نشر القوانين على استقرار العلاقات القانونية داخل المجتمع؟ وإلى أي مدى ساهم تطور وسائل نشر القانون في تكريس مبدأ علانية القاعدة القانونية، وضمان نفاذه في مواجهة الأفراد؟

إن الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على أهمية نشر القوانين من الناحية القانونية قديماً وحديثاً، وكذا استعراض تطور وسائل النشر عبر العصور، وكيفية مساهمتها في ترسيخ المبادئ الأساسية للقانون كمبدأ العلم بأحكام القانون. ونظراً لطبيعة موضوع الدراسة، وبغرض الإحاطة بمختلف جوانبه، سيتم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية، منها المنهج التاريخي الذي يسمح بتتبع السياق الزمني لنشأة قانون الألواح الإثني عشر وظروف صدوره، وكذا المنهج الوصفي لمضمون وشكل القواعد القانونية المنشورة. إضافة إلى المقارنة بين عملية النشر في الماضي والحاضر من جوانب عدة كالأدوات والأساليب المستخدمة، وكذا الجوانب المتعلقة بالاستدامة والقدرة على حفظ وتخزين المعلومات.

المبحث الأول: قانون الألواح الإثني عشر كنموذج تاريخي لنشر القوانين في روما القديمة:

يعد القانون الروماني الذي نشأ في روما القديمة وتطور على مدى قرون، من أبرز الأنظمة القانونية التي عرفتها البشرية، وقد نال موضوعه أهمية كبيرة في الدراسات التاريخية والقانونية لارتباطه الوثيق بالمجالات السياسية والاجتماعية والدينية، وقد ترك هذا القانون أثره الواضح على القوانين اللاحقة، فهو يعتبر الأصل التاريخي والمصدر المادي للعديد من النظم القانونية الحديثة، بفضل خصائصه التي خولته هذه المكانة، وعلى رأسها إرساؤه لمرحلة مبكرة في عملية كتابة القوانين ونشرها، وهو ما تجلّى في نموذج قانون الألواح الإثني عشر، كأحد أقدم القوانين المدونة والمنشورة في التاريخ الروماني.

المطلب الأول: السياق التاريخي لظهور الألواح الإثني عشر

كغيرهم من الشعوب القديمة، خضعت العلاقات بين الأفراد في روما، في بدايتها، لقواعد عرفية مستمدة من التقاليد والأساطير الدينية، إلى جانب بعض المراسيم والتشريعات الملكية¹، فلم يكن القانون الروماني في العهد الملكي مدوناً، وإنما كانت الأحكام

¹ عزام سهيل محمد، نشأة القانون لدى الشعوب المختلفة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 43.

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية —
التي تضمنها سرية، لا يمكن للعامة من المجتمع الإطلاع عليها أو معرفة أحكامها¹. وهو ما دفع بهم مع بداية العصر الجمهوري إلى مواجهة طبقة الأشراف والكهنة الذين كانوا يستأثرون بمعرفة القواعد القانونية، مع تفسيرها وتطبيقها حسب مصالحهم، خاصة فيما يتعلق بملكية الأراضي العامة، وهو ما دفع بالطبقة العامة للمطالبة بتدوين ونشر القانون حتى يتحقق العلم به، وبشكل يرفع الشك والغموض². ونتيجة ذلك قام مجلس الشيوخ حينها بتشكيل لجنة عام 451 ق.م لوضع وصياغة قواعد قانونية عرفت فيما بعد بقانون الألواح الإثني عشر (Lex Duodecim Tabularum)³. التي أسست لمرحلة جديدة في تطور القانون الروماني، وكان تدوينها بداية لوضع حد لسيطرة الأشراف ورجال الدين على العدالة، واحتكارهم لتفسير القواعد القانونية⁴. وأصبحت القاعدة القانونية مكتوبة، تستمد قوتها الإلزامية من قبول الناس لها، من خلال المجالس التي تمثلهم⁵.

المطلب الثاني: مضمون الألواح الإثني عشر

يعتبر قانون الألواح الإثني عشر من أهم التشريعات في تاريخ القانون الروماني، وقد عكس مضمونه مستوى التطور القانوني الذي وصلت إليه روما في منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، وقد تضمنت هذه الألواح بما تحتويه من قواعد، العديد من الأحكام القانونية التي ساهمت بشكل كبير في تنظيم وتطوير الحياة الاجتماعية في روما حينها، فقد ركزت هذه الألواح على المرافعات والقضايا والدعوى المدنية، وكذا بعض الأحكام الخاصة بنظام الأسرة كشكلية انعقاد الزواج، واهتمت بالحقوق والذمة المالية وكيفية انتقالها من

¹ عبد الحي عبلة، دور قانون الألواح الإثني عشر في كتابة تاريخ روما، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 10، العدد 04، 2022، ص 02.

² شهرة خالد، التشريع الروماني في العصر الجمهوري 27-509 ق.م، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2015، ص 130.

³ عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحدثة، دار الخلدونية، دون تاريخ نشر، ص 119.

⁴ شهرة خالد، المرجع السابق، ص 130.

⁵ العلوي، محمد عبد الحميد عبد المجيد، أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره، مجلة تهامة، العدد

المتوفي إلى الآخرين عن طريق الوصية والميراث، وكذلك ركزت اللوائح على تنظيم الملكية الزراعية¹. كما تضمنت قواعد قانونية خاصة بالعقود والمسؤولية، وتقرير عقوبات على بعض الجرائم كالقتل والشهادة الكاذبة².

المطلب الثالث: صياغة الألواح الإثني عشر، ونشرها

يعتبر قانون الألواح الإثني عشر خطوة أولى نحو تدوين القانون الروماني بين عامي 451 و450 ق.م، بعدما كانت القواعد العرفية غير المكتوبة هي السائدة، وهو ما عكس بداية التحول نحو الكتابة الرسمية، من خلال تدوين أو نقش هذه القواعد القانونية على اثني عشر لوحة (12 لوحة) من الخشب أو البرونز، صيغت بعبارات قصيرة ومباشرة، وبأسلوب شعري موجز³، وقد تم عرض هذه الألواح في ساحة عامة تعرف بالفوروم الروماني (Forum Roma)، يتم فيها مناقشة أمور الدولة من حروب وقوانين و قضايا سياسة⁴. وكانت الغاية الأساسية من عرض هذه الألواح في هذه الساحة هو نشر القانون وإعلام الغير به، وتسهيل وصول الجمهور إليها، وهو ما اعتبر تطوراً تاريخياً كبيراً، لأن نشر القانون يعتبر عملية محورية لتحقيق العدالة القانونية.

وبقيت قوانين هذه اللوحات تشكل إطاراً قانونياً هاماً للدولة الرومانية مع بعض التعديلات والتنقيحات التي أدخلت عليها من جراء التفسيرات التي رافقت تطبيق هذه القوانين، وقد نتج عن ذلك صدور قوانين لاحقة، منها قانون كونوليا (Lex Canuleia) عام 445 ق.م الذي أباح زواج العامة بالأشراف، بعدما كان محظوراً بموجب اللوائح، وقانون بوتليا بابريا (Lex Papia Poppaea) عام 204 ق.م.... وتطورت بعدها العملية التشريعية مع نشأة مجالس ممثلة للمجتمع الروماني كالمجالس العامة والمجالس الشعبية...، وصار

¹ عبد الحي عبلة، المرجع السابق، ص 05.

² عجة الجيلالي، المرجع السابق، ص 119.

³ عبد الحي عبلة، المرجع السابق، ص 06.

⁴ أبو السعود عطيات، فلسفة التاريخ عند فيكو، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، 2021، ص 86.

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية ———
بذلك التشريع أهم مصدر من مصادر القانون، وأضحى نشر النصوص القانونية مرحلة
أساسية من مراحل نفاذ أحكامه¹.



الشكل(1): تصور في تاريخي لنشر قوانين الألواح الإثني عشر في الفوروم الروماني.

المبحث الثاني : النشر الرسمي للقوانين في العصر الحديث:

يشكل نشر القواعد والنصوص القانونية المرحلة الأخيرة من مراحل إعداد التشريع، وهو يعد الوسيلة الرسمية التي تمكن أفراد المجتمع من معرفتها والإطلاع على محتواها. كما أنه يعد شرطاً جوهرياً لنفاذ القاعدة القانونية وقيام قرينة العلم بها. ونظراً لهذه الأهمية خاصة مع تطور بنية الدولة ووظائفها، ظهرت الحاجة إلى وسائل أكثر دقة وتنظيماً لنشر القوانين، فبرزت الجريدة الرسمية كوسيلة حديثة للنشر، وكأداة أساسية لتحقيق العلانية، وضمان دخول النصوص القانونية حيز النفاذ.

¹ سبيل محمد عزام، المرجع السابق، ص 44.

المطلب الأول . الجريدة الرسمية كوسيلة رسمية حديثة لنشر القوانين

يعتبر نشر القانون بوسيلة رسمية محددة قانونا، خطوة أساسية حتى يرتب آثاره القانونية، وقد أصبحت الجريدة الرسمية الوسيلة المعتمدة لنشر النصوص القانونية في معظم النظم القانونية الحديثة، باعتبارها وثيقة قانونية رسمية مكتوبة، يتم إعدادها وإصدارها من قبل جهة مختصة، وفق شكل وإجراءات محددة قانونا.

الفرع الأول: القيمة القانونية للجريدة الرسمية كوثيقة للنشر

تعددت وسائل النشر وتطورت في العصر الحديث، فظهرت وسائل الإعلام السمعية والمكتوبة، وكذا الوسائط الإلكترونية المختلفة... غير أن الطريقة الرسمية والقانونية للإعلام بالقانون هو النشر في الجريدة الرسمية. إذ تعتبر الجريدة الرسمية الوثيقة القانونية المعتمدة لنشر مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية الصادرة عن الدولة بصورة رسمية، ويرتب النشر فيها آثارا قانونية ملزمة لجميع أفراد المجتمع¹. معتمدا يتم الرجوع إليه في حال نزاع حول مضمون أو تفسير نص قانوني، لأنها توثق الصيغة الرسمية والنهائية للنصوص.. وعليه فإن الطريقة الوحيدة المعتمدة لإعلام الناس بالقاعدة القانونية، هو النشر بالجريدة الرسمية، وأي طريقة أخرى لنشر التشريع ليس له قيمة قانونية أو حجة على الغير، كالنشر مثلا في الجرائد اليومية أو التلفزيون². وهو ما أشرت إليه صراحة المادة 78 فقرة 02 من دستور 2020 التي نصت على أنه: " لا يُحتج بالقوانين والتنظيمات إلا بعد نشرها بالطرق الرسمية"³.

الفرع الثاني: إصدار القوانين ونشرها

يتولى إصدار القوانين ونشرها في الجريدة الرسمية سلطة مختصة محددة ومعينة قانونا، وهو ما يعطيها الصفة الرسمية والقانونية. ففي الجزائر مثلا يقوم رئيس

¹ المادة 78 فقرة 2 من دستور الجزائر 2020.

² نبيل ابراهيم سعد، محمد حسن قاسم، المدخل إلى القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2024، ص 159.

³ لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق، 2023-2024، ص 300.

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية
الجمهورية بعد مصادقة البرلمان على القانون بإصداره خلال ثلاثين يوم من تسلمه¹، ثم
يوقع على القانون لينشر بعدها في الجريدة الرسمية حتى يعلم به المواطنون ويطلعوا على
محتواه، ويصبح بذلك نافذا في كامل إقليم الجمهورية². وتشمل إجراءات النشر جميع
النصوص القانونية فيما عدا بعض النصوص التنظيمية التي تكون غير قابلة للنشر،
بسبب طبيعتها ومحتواها، كتلك المتعلقة بمبادئ الأمن والدفاع الوطنيين، والتي يتم
توزيعها بشكل محدود على المعنيين بتنفيذها فقط³.

الفرع الثالث: البنية الشكلية والموضوعية للنصوص التشريعية في الجريدة الرسمية

تخضع عملية تحرير وصياغة النصوص القانونية المنشورة في الجريدة الرسمية
لمجموعة من القواعد الشكلية والتنظيمية الواجب التقيد بها، بما يضمن الدقة
والوضوح⁴، ويتم إخراج الجريدة الرسمية وفق تنظيم وترتيب محدد، حيث يشار ابتداء
إلى عنوان النص القانوني، ثم الديباجة، يلي ذلك استعراض أحكام المواد، وترتيبها بشكل
تسلسلي مرقم، ليشار في الأخير إلى الأحكام المتعلقة بالتنفيذ والنشر⁵. وتوكل مهمة صياغة
القوانين إلى الأمانة العامة للحكومة كجهاز دائم في رئاسة الجمهورية، وهي عبارة عن جهاز
متخصص في تنظيم النشاط القانوني للدولة، والتي تتولى تحضير النصوص القانونية
باختلاف طبيعتها، وإعدادها، وإصدارها بعد فحص دقيق لمضمونها، وعرضها على
السلطات المؤهلة لتوقيعها، ثم نشرها في الجريدة الرسمية بعد التأكد من مطابقتها
لمضمون الوثيقة الأصلية للنص⁶. ونظرا لأهمية هذه العملية، تم إنشاء مديرية خاصة

¹ المادة 148 من دستور الجزائر 2020.

² سمير رحال، مدخل للعلوم القانونية، دروس في نظرية القانون، الجزء الأول، الماهر للطباعة والنشر، ص 53.

³ الأمانة العامة للحكومة، دليل إعداد النصوص القانونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004، ص 46.

⁴ بلقاضي إسحاق. صياغة النصوص التشريعية وترجمتها في إطار الدراسات القانونية المقارنة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 10، 2024، ص 357.

⁵ مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الطبعة الرابعة، 2010، ص 244.

⁶ المادة 05 من المرسوم الرئاسي رقم 07-20.

الأمانة العامة للحكومة، المرجع السابق، ص 47.

بالجريدة الرسمية تابعة للأمانة العامة للحكومة، تكمن مهمتها في التحضير للنصوص التشريعية المعروضة على توقيع رئيس الجمهورية، أو الوزير الأول، مع الإعداد للنصوص التشريعية والتنظيمية من أجل نشرها في الجريدة الرسمية. كما توجد مديرية للتوثيق والإعلام القانوني مهمتها تقنين النصوص الأساسية، بغرض وضعها تحت تصرف المؤسسات والإدارات، مع ضبط وتسيير قاعدة المعطيات القانونية، وتحينها بكل من اللغتين العربية والفرنسية¹.



الشكل (02): واجهة وصفحة داخلية من الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية.

المطلب الثالث: طباعة الجريدة الرسمية ونشرها رقمياً

شكلت طباعة الجريدة الرسمية الوسيلة التقليدية الأولى لنشر النصوص القانونية، أين كانت تطبع دورياً بشكل ورقي عن طريق المطبعة الرسمية، ثم يتم توزيعها على

¹ المادة 17 من المقرر المؤرخ في 31 مارس 2024 يحدد تنظيم هيكل الأمانة العامة للحكومة، وكذا مهامها وسيرها.

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية ———
الجهات الرسمية والمؤسسات والمواطنين، ومع تطور التكنولوجيا وظهور الوسائط الرقمية
تم التحول تدريجيا نحو النشر الإلكتروني، حيث أضحت الجريدة الرسمية تنشر على
مواقع الكترونية رسمية.

الفرع الأول: المطبعة الرسمية

يتم طبع الجريدة الرسمية من قبل المطبعة الرسمية، الواقع مقرها بالجزائر
العاصمة، وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية
المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع للقواعد المطبقة على الإدارة في علاقتها مع الدولة،
وتأخذ طابعا تجاريا في علاقتها مع الغير، وتوضع المطبعة الرسمية تحت وصاية الأمين
العام للحكومة¹، وتكمن مهمتها الأساسية حسب نص المادة 05 من المرسوم 189-03،
والمادة 20 من المقرر مؤرخ في 31 مارس 2024 في طبع الجريدة الرسمية للجمهورية
الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مع توفير الوثائق والمنشورات الرسمية للدولة وتوزيعها،
كوثائق الحالة المدنية والجبائية.

الفرع الثاني: التحول الرقمي في نشر النصوص القانونية

على الرغم من أهمية النشر التقليدي للجريدة الرسمية، إلا أن ذلك لم يعد وحده
كافيا في ظل التحولات التكنولوجية وتوسع المجال الرقمي، مما دفع إلى اعتماد آليات حديثة
تتيح نقل المعلومة بفعالية وسرعة، لهذا بادرت الكثير من الدول إلى تحويل عملية النشر
القانوني من الشكل الورقي التقليدي، إلى منظومة رقمية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات
والانصال، بما يضمن تسهيل الوصول إلى النصوص القانونية، وتعزيز مبدئي العلانية
والعلم بالقانون. وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تبنت هذا النهج، حيث أنشئت مصلحة
خاصة بالإعلام الآلي، تسهر على معلوماتية ورقمته مصالح الأمانة العامة للحكومة، مع
وضع قاعدة معطيات للنصوص القانونية والتنظيمية، وربطها بشبكة ونظام معلوماتي،
لاستعمالها من قبل هياكل الأمانة العامة للحكومة، وكذا الإدارات والمؤسسات العمومية،
كما تعمل هذه المصلحة على دمج مجموعة الجرائد الرسمية في أقراص مضغوطة باللغتين

¹ المادة 04-03-02 من المرسوم الرئاسي رقم 189-03.

العربية والفرنسية¹. ومن أجل تعزيز هذه العملية تم إنشاء موقع رسمي للأمانة العامة للحكومة الجزائرية، ينشر فيه أعداد الجريدة الرسمية الجزائرية دوريا، كما يتيح خاصية البحث في النصوص القانونية، وكذلك متابعة التعديلات التي تطرأ عليها بشكل دقيق ومحدث.²

المبحث الثالث: الأبعاد القانونية لنشر القواعد القانونية:

يشكل نشر القوانين خطوة أساسية لها أبعادها القانونية، فهو يضفي الطابع الرسمي على النص القانوني، كما أنه يعتبر تجسيدا لمبدأي العلم والعلانية القانونية، إضافة إلى أنه يشكل ضمانا لحماية الحقوق وتحقيق الأمن القانوني، وهو شرط لازم لنفاذ النصوص القانونية.

المطلب الأول: النشر كوسيلة لتحقيق مبدئي العلم والعلانية

يعتبر نشر القانون في الجريدة الرسمية الوسيلة التي يتم بها شهره، وطريقة لإعلام الناس بصدوره، بما يسمح لهم بالعلم بوجوده، والإطلاع على مضمونه³. وتعتبر عملية نشر القانون بمثابة القرينة على علم الكافة به حتى يمكن الاحتجاج به، انطلاقا من القاعدة التي تقضي بأنه لا تكليف إلا بمعلوم⁴. ومتى نشر النص القانوني فإنه يفترض علم الكافة به، ويسري في حق المخاطبين بأحكامه دون استثناء، بحيث لا يقبل من أحد الاعتذار بجهل القانون بعد نشره في الجريدة الرسمية، وهو ما نص عليه المشرع الجزائري صراحة في المادة 78 فقرة 01 من دستور 2020، حتى لو كان الشخص مريضا أو غائبا⁵.

¹ المادة 17 من المقرة المؤرخ في 31 مارس 2024 يحدد تنظيم هيكل الأمانة العامة للحكومة، وكذا مهامها وسيورها

² الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية، <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>

³ محمدي فريدة زواوي، المدخل للعلوم القانونية نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2000. ص 56.

⁴ المادة 78 فقرة 02 من دستور 2020.

⁵ نبيل إبراهيم سعد، محمد حسن قاسم، المرجع السابق، ص 164.

المطلب الثاني: النشر كضمانة لحقوق الأفراد وتحقيق الأمن القانوني

يعتبر نشر القانون عملية محورية لضمان تحقيق العدالة القانونية، إذ لا يمكن الاحتكام للقانون إذا لم يكن معلوماً أو كان الوصول إليه صعباً أو غير ممكن. وهو يعتبر كذلك شرطاً مهماً لتحقيق الأمن القانوني، إذ أنه يسمح للأفراد من معرفة مراكزهم القانونية على نحو واضح ودقيق، ومعرفة ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات، ومن ثم ترتيب أوضاعهم وفقاً للقواعد القانونية القائمة على أحكام معلومة¹. ومن ناحية أخرى فإن نشر القاعدة القانونية في شكل نصوص مكتوبة دقيقة وواضحة، يسمح بتحقيق التحديد والثبات اللازمين لاستقرار المعاملات، ويزيل عنها الغموض أو التأويل².

المطلب الثالث: النشر كشرط لنفاذ القانون

تكمن أهمية عملية نشر النصوص القانونية في أن نفاذها وسريانها يتوقف على النشر في الجريدة الرسمية، ويتقرر نفاذ القانون بعد فترة محددة من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية، أو بانتهاء المدة التي ينص عليها التشريع صراحة³، فنجد أن القانون المدني الجزائري في مادته الرابعة، نص على أن تطبق قوانين الجمهورية يسري بعد يوم واحد من نشرها في الجريدة الرسمية، وتكون هذه القوانين نافذة في الجزائر العاصمة، بعد مرور يوم كامل من تاريخ نشرها، وفي باقي المناطق الأخرى بعد يوم كامل من وصول الجريدة الرسمية إلى مقر الدائرة، وبيان ذلك ختم الدائرة الذي يوضع على الجريدة الرسمية. ويستثنى من هذه القاعدة القوانين التي تنص صراحة على تاريخ معين لبداية سريانها، بحيث لا يسري إلا بحلول ذلك الأجل⁴. وهو ما ذهب إليه المشرع المصري في نص المادة 188 من الدستور، الذي حدد مدة النفاذ بشهر من اليوم التالي لتاريخ نشر الجريدة

¹ حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 122

² سمير رحال، المرجع السابق، ص 53.

³ يحيى قاسم علي المدخل لدراسة العلوم القانونية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى كوميت للتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة 1997 ص 91 ص 92

⁴ فاطمة الزهرة جدو، المدخل إلى العلوم القانونية: نظرية القانون - نظرية الحق، سلسلة مباحث في القانون، دار بلقيس، الجزائر، 2018، ص 59.

الرسمية، ووضع استثناء على ذلك في حالة النص أو تحديد ميعادا آخر لذلك. وعليه عندما يصبح القانون نافذا، فإنه لا يسري إلا على الأفعال والمعاملات التي تمت بعد نشره ودخوله حيز التنفيذ، ولا يكون للقانون أثر على الماضي، اعملا لمبدأ عدم رجعية النص القانوني، وذلك لتفادي أي مساس بالمراكز القانونية الناشئة قبل صدور النص القانوني، وبمصالح الأفراد.¹

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة العلمية، تم التوصل إلى عديد النتائج، من بينها:

- أن نشر النصوص القانونية هو إجراء جوهري وأساسي لاستقرار المعاملات القانونية داخل المجتمع، إذ تتوقف عليه فعالية القاعدة القانونية، وسريانها في مواجهة المخاطبين بأحكامها.

- على الرغم من أن الألواح الإثني عشر كانت بسيطة، إلا أنها أسست لعملية تدوين ونشر القوانين، وأظهرت تطورا واضحا في القانون الروماني، بعد أن كانت القواعد التي تحكم العلاقات بين الأفراد غير مكتوبة.

- شهدت وسائل نشر القانون تطورا ملحوظا عبر التاريخ، حيث تحولت من وسائل بسيطة ومحدودة في المجتمعات القديمة، إلى وسائل أكثر دقة وتنظيما في العصر الحديث، خاصة مع التحول الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات للنشر القانوني.

- تعتبر وسائل النشر الحديثة أفضل من وسائل النشر القديمة، وذلك من عدة جوانب، فإذا جئنا لفعالية السرعة والانتشار، نجد أنه بالإمكان الإطلاع على النصوص القانونية لحظة صدورها في الموقع الرسمي من قبل شريحة واسعة من المجتمع في أي مكان كان، دون الحاجة إلى الانتظار أو التنقل. ومن ناحية أخرى نجد أن الوسائط الرقمية تسمح بحفظ النصوص القانونية وأرشفتها ضمن قواعد بيانات يسهل الرجوع إليها في أي وقت،

¹ الأمانة العامة للحكومة، المرجع السابق، ص 06.

تطور وسائل نشر القوانين: دراسة مقارنة بين الألواح الإثني عشر والجريدة الرسمية — على خلاف وسائل النشر التقليدية، التي يمكن أن تتعرض للتلف بسبب عوامل عدة، مثلما حدث مع النسخة الأصلية للألواح الإثني عشر التي أُلقت بسبب اجتياح الغاليين لروما عام 387 ق.م.

التوصيات والمقترحات:

- توصي الدراسة بضرورة العمل على تكريس النشر الرقمي كوسيلة رسمية ونافذة لنشر القوانين، من خلال إصدار نصوص تنظيمية تعترف صراحة بقيمة النشر عبر الموقع الرسمي للجريدة الرسمية، بما يضمن تحقيق مبدأ العلم بالقانون في البيئة الرقمية . ويمكن تجسيد ذلك من خلال الآتي:

- إعادة النظر في الوسائل التقليدية المعتمدة لنشر القوانين، والاتجاه نحو الوسائل الرقمية الحديثة، لأن الرقمنة في هذا السياق لا تقتصر على مجرد تحويل الوثائق الورقية إلى نسخ الكترونية، بل تشمل إنشاء منظومات رقمية متكاملة.

- مراجعة النصوص القانونية التي تربط دخول القوانين حيز التنفيذ حصريا بالنشر الورقي، والنظر في إمكانية اعتماد النشر الرقمي كوسيلة قانونية نافذة، لذا وجب تعديل نص المادة الرابعة من القانون المدني الجزائري المتعلقة بنفاذ القاعدة القانونية، بإدراج أحكام خاصة تتعلق بالنشر الرقمي للجريدة الرسمية، بما يعكس واقع التحول الرقمي، ويضمن حجية النشر الإلكتروني.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ - القوانين:

1- دستور الجزائر 2020 .

2- المرسوم الرئاسي رقم 07-20 مؤرخ في 25 جانفي 2020 يحدد صلاحيات مصالح رئاسة الجمهورية وتنظيمها.

3- المرسوم الرئاسي رقم 189-03 المؤرخ في 28 أفريل 2003 ، يتضمن تعديل القانون الأساسي للمطبعة الرسمية. العدد.30

4- المقرر المؤرخ في 31 مارس 2024 يحدد تنظيم هيكل الأمانة العامة للحكومة ، وكذا مهامها وسيورها.

ثانيا / قائمة المراجع:

أ- الكتب:

- 1- أبو السعود عطيات، فلسفة التاريخ عند فيكو، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، 2021.
- 2- حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.
- 3- سمير رحال، مدخل للعلوم القانونية، دروس في نظرية القانون، الجزء الأول، الماهر للطباعة والنشر.
- 4- محمدي فريدة زواوي، المدخل للعلوم القانونية نظرية القانون، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2000.
- 5- عجة الجيلالي، مدخل للعلوم القانونية، نظرية القانون بين التقليد والحداثة، دار الخلدونية، دون تاريخ نشر.
- 6- عزام سهيل محمد، نشأة القانون لدى الشعوب المختلفة، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
- 7- فاطمة الزهرة جدو، المدخل إلى العلوم القانونية: نظرية القانون - نظرية الحق، سلسلة مباحث في القانون، دار بلقيس، الجزائر، 2018.
- 8- مبروك حسين، تحرير النصوص القانونية، دار هومة، الطبعة الرابعة، 2010.
- 9- يحيى قاسم علي المدخل لدراسة العلوم القانونية، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى كوميت للتوزيع الطبعة الأولى، القاهرة 1997.
- 10- نبيل ابراهيم سعد، محمد حسن قاسم، المدخل إلى القانون، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان. 2024

ب- الرسائل الجامعية:

- 1- لكحل سمية، مراحل إعداد النص التشريعي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق، 2023-2024.
- 2- شهرة خالد، التشريع الروماني في العصر الجمهوري 27-509 ق.م، مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2015.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- العلوي، محمد عبد الحميد عبد المجيد، أهمية القانون الروماني ومراحل تطوره، مجلة تهامة، العدد 10.
- 2- بلقاضي إسحاق. صياغة النصوص التشريعية وترجمتها في إطار الدراسات القانونية المقارنة، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 10، 2024.
- 3- عبد الحي عبلة، دور قانون الألواح الإثني عشر في كتابة تاريخ روما، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، المجلد 10، العدد 04، 2022.
- 4- الأمانة العامة للحكومة، دليل إعداد النصوص القانونية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2004.